

## التداعيات الأمنية للحراك العربي على منظومة المتوسط

طارق لطفي \*

على مر التاريخ كان بعض الأحداث يشكل فارقا في تكوين وتأريخ السياسات الدولية القادمة (مثل الحربين العالميتين، وانهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين أو حربي الخليج وأفغانستان)، وحديثا كانت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تمثل ذلك الفارق، حيث أصبح الخبراء ودارسو العلاقات الدولية يحلون هذا العلاقات انطلاقا مما قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وما بعد هذه الأحداث.

لكن مع الأحداث غير المسبوقة والتي أثرت وخلطت الأوراق في منطقة المتوسط الجنوبي بل ووصل تأثيرها إلى أطراف العالم، أصبح التأريخ اليوم في مجال الدراسات الدولية يفرض أن ندرس ونحلل التفاعلات الدولية ما قبل هذا الحراك العربي لسنة ٢٠١١ وما بعده والذي نفضل تسميته بالحراك العربي. فقد شكلت الانتفاضات الشعبية العربية حدثا كونيا سيؤثر في مستقبل الحياة الدولية، إذ شهد الوطن العربي ابتداءً من تونس وانتقالاً إلى باقي الأقطار العربية الأخرى ثورات جماهيرية كبرى أطاحت برؤساء من على عروشهم، فكانت "ثورة الياسمين" بتونس بداية لانتشار عدوى المطالبة بالإصلاحات الديمقراطية في الوطن العربي، والجميل والغريب في ذات الوقت في هذه الانتفاضات أنها لم تكن متوقعة، فلم يكن أحد يتوقع ما حدث من ثورات، فمن كان يدري أن رد فعل إنسان منفرد في تونس كان الشرارة في انطلاق موجة من الانتفاضات الشعبية<sup>(١)</sup>، ضد الفقر والفساد أولا ثم من أجل الديمقراطية والحرية ثانيا، وانتهاءً بالمطالبة بإسقاط رأس النظام.

فالربيع العربي يعد ظاهرة لا يمكن إغفالها، وسوف يظل الحديث عنها في كل التاريخ الإنساني القادم. فهي تعتبر تجسيدا واقعيا للهبة الشعبية المناهضة للنظم الشمولية، لكن ما تبع هذا الحراك من أحداث وتداعيات نظرية وفعالية أعقبت سقوط تلك النظم وخصوصا

(\*) باحث في القانون الدولي والعلوم السياسية - جامعة محمد الخامس، الرباط.  
tariklotfi@gmail.com

om  
Gause, F. Grego- (١)  
ry, "Why Middle East  
Studies Missed the  
Arab Spring: The  
Myth of Authoritarian  
Stability", Foreign  
Affairs, Vol.90, N4,  
July/August 2011,  
pp.81 - 90.

على المستوى الأمني، جعل مجرد الحديث عن انتقال سليم وناجح للديموقراطية في دول الحراك العربي يعد الضربة الاستراتيجية الفعالة للحركات الأصولية المتشددة في إطار ما يعرف بمكافحة الإرهاب<sup>(٢)</sup>، أو فوضى انتشار السلاح والانفلات الأمني، ما جعل جل المراقبين يتنبؤون بالأسوأ لهذه المنطقة وبالأخص دول الحراك إن لم تقم بتغييرات جذرية على مستوى العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

### أولاً- التدايعات الأمنية النظرية

يؤكد السجل التاريخي أن الدول لم تفشل دوماً بسبب الضعف الاقتصادي أو بسبب التنظيم العسكري السيئ، وإنما بسبب البناء السياسي والاجتماعي الداخلي المتهالك<sup>(٣)</sup>، وإن اجتمعت هنا في حالة الحراك العربي كل الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى النفسية، لتكوّن عبر هذا الكم المتراكم قنبلة قابلة للانفجار ولا تحتاج سوى للفتيل، وكان حرق البوعزيزي لنفسه هو ذلك الفتيل.

فمن الناحية السياسية والمناخ اللاديموقراطي السائد ببلدان جنوب المتوسط قد سمحا بظهور معارضة خشنة إن صح التعبير، وفي أحيان كثيرة سعت إلى تغيير النظام بالوسائل اللاديموقراطية أيضاً، حيث شهد الوطن العربي على طول حدوده من المشرق إلى المغرب محاولات انقلاب كثيرة لا تعد ولا تحصى بعضها نجح وبعضها الآخر باء بالفشل. لكن الذي استمر في جميع الحالات هو انعدام الديموقراطية وغياب روح المنافسة السياسية الشريفة، والتركيز من طرف الأنظمة على الخلافات البينية والصراع على الحدود أو الموارد وإهمال الداخل الوطني المفروض بها خدمته.

وانطلاقاً منه فقد أنتج هذا "الحراك العربي" تدايعات كبرى على المستوى القطري والإقليمي بل حتى الدولي، ولعل أهم ما أنتجه هذا الحراك هو فقدان الأمن الداخلي لهذه الدول، وفقدان الأمن الشخصي لمواطني تلك الدول، حيث يوضح باري بوزان Barry Buzan أننا لا نعلم ما هو الأمن إلا بعدما نفقده أو يتم تهديدنا بفقدانه<sup>(٤)</sup>، وهذا ما حدث لدول الحراك العربي، والتي يتفق الجميع على مطالبتها الشرعية في الحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية، لكن ما خلفته تلك الأحداث من فوضى وعبث أمني استغلته بعض الأطراف الدولية من دول وجماعات إما لتصفية حساباتها أو لوضع موطئ قدم لها في تلك الدول خلق انتكاسة لدى عموم الشعوب العربية المطالبة بالإصلاحات الداخلية.

لكن للأسف نجد في دول العالم قيد النمو والدول الصغرى أن الاعتبارات الأمنية تفوق الاعتبارات التنموية وأي اعتبارات أخرى<sup>(٥)</sup>، بمعنى أن النظام يفعل ما في وسعه لتحقيق أمنه هو، أي النظام، دون اكتراث للشعب، وفي أحيان كثيرة قد يتناول الحاكم على حقوق المحكومين وبالتالي لا يحترم ذلك العقد الاجتماعي الذي يربط بينهما، ولهذا تجد أن أغلب،

(٢) Nathan E. Shields, "Unrest in the Middle East: Potential Implications for International Terrorism and Counterterrorism Policy", Global Security Studies, Volume 3, Issue 2, spring 2012, p. 21.

(٣) أحمد محمد أبو زيد، التنمية والأمن: ارتباطات نظرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس ٢٠١٢، ص ١٤ - ١٥.

(٤) Barry Buzan, People, States & Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, London, Harvester Wheatsheaf, 1991, pp. 9-10.

(٥) أحمد محمد أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص ٥.



روما لم تنهار إلا من الداخل<sup>(١٠)</sup>، وهذا ما حصل بالفعل لبلدان الحراك العربي التي أثقلت ميزانية دولها بالتسليح وتكديس شتى أنواع الأسلحة وكأن الحرب العالمية على الأبواب، بدلا من أن تستثمر تلك الأموال في الشعب الذي يعاني، بل حتى القوات الداخلية من شرطة ورجال أمن يعانون من قلة التكوين والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وذلك ما انعكس في تعاطيهم مع المتظاهرين المطالبين بالعدالة أو لقمة العيش، فالعنف الأمني كان الشرارة وراء تفجر الثورات العربية<sup>(١١)</sup>.

هذا بينما أننا لو نظرنا إلى شمال البحر الأبيض المتوسط، أي الضفة الشمالية منه والتي تعرف أنظمة ليبرالية، فس نجد مناخا آخر يجعل من الصعب المقارنة لأن الفوارق في البيئة والتربية السياسية مختلفان تماما، فمفهوم الأمن عند الليبيراليين يرتبط أساسا بفكرة الحرية، وتعاضم قدرات الدولة ومواردها التي ستحسن من أدائها ومستواها وقدرتها على مواجهة التحديات. وبالتالي فالقوة عندهم لا تعني الإرغام أو الإكراه بقدر ما تعني قدرة الدولة على توسيع نطاق مواردها أو التوافق حولها، وبالتالي فهي وظيفة أساسية في تحديد إرادتها وليس قدراتها بمعنى أن الأمن يعني القدرة على تعظيم الموارد اللازمة لحماية حرية الإنسان وكرامته بصرف النظر عن أي اعتبارات أخرى أو مقيدات مثل السيادة الوطنية واعتبارات الأمن القومي وما شابه<sup>(١٢)</sup>، عكس ما هو الواقع لدى العرب، حيث نجد تركيز نظم دول الحراك العربي على المقاربة الواقعية الفجة للأمن والتي عجلت من سقوط هذه الأنظمة بحيث فقدت شرعيتها في نظر الشعب<sup>(١٣)</sup>، بل وامتد تأثير هذا السقوط حتى على الداخل فتنامت الخلافات السياسية والهوياتية.

ولتحديد معنى أن تكون الدولة آمنة فإن هناك مؤشرات عدة لقياس مدى متانة وثبات الأمن يحددها جراهان أليسون وجيفري ترفيرتون Allison & Treverton في: القوة السياسية؛ التوافق السياسي والإجماع الداخلي؛ التعافي السياسي والاقتصادي المحلي؛ الإدارة السياسية الجيدة. هذه المؤشرات مترابطة، بمعنى أن أي تغيير يحدث في إحداها سيؤثر في المؤشرات الأخرى<sup>(١٤)</sup>، وهذا ما يجرنا إلى تطبيق هذه المؤشرات على أقطار الحراك العربي؛ حيث نجد أنه بمجرد دخول الشعوب العربية في انتفاضاتها غاب أي معنى للنظام وسادت الفوضى، بل حتى بعد تحقق مطالب الشعب في إسقاط رأس النظام الرسمي أحيانا، نجد أنه أصبحت الدولة بدون قوة سياسية موحدة حاكمة، وسادت الفرقة وطففت الخلافات السياسية والعرقية والجهوية بين سكان هذه الأقطار، ما سرّع من عملية هروب رؤوس الأموال والمستثمرين ونفور السياح، لأنه ببساطة ساد اللامأمن وأصبحت تلك الأقطار عبارة عن مناطق عشوائية فوضوية ومتخلفة.

من خلال مقارنةنا للأوضاع السياسية بين ضفتي المتوسط فإننا لا نعني ضفة على أخرى وأيضا لا ننزع المسؤولية عن الأحداث التي حصلت عن طرف ما، فالدول الأوروبية التي

(١٠) أحمد محمد أبو زيد،

مرجع سابق، ص ١٤.

(١١) تمثل هذا العنف من

طريق سلوكيات القطاع أو

المؤسسات الأمنية العربية،

مثل إهانة البوعزيزي في

تونس، أو قتل خالد سعيد

في الإسكندرية بمصر، أو

اعتقال فتحي تريبل في

بنغازي بليبيا... للمزيد

أنظر: سهيل الحبيب،

المفاهيم الإيديولوجية في

مجرى حراك الثورات

العربية، المركز العربي

للأبحاث ودراسة

السياسات، الدوحة، قطر،

الطبعة الأولى، بيروت،

يناير ٢٠١٤، عبد الإله

بلقزيز، ثورات وخيبات: في

التغيير الذي لم يكتمل،

منتدى المعارف، بيروت،

الطبعة الأولى ٢٠١٢.

(١٢) أحمد محمد أبو زيد،

مرجع سابق، ص ١٩.

(١٣) يوسف محمد

الصواني، التحديات الأمنية

للربيع العربي: من إصلاح

المؤسسات إلى مقاربة

جديدة للامن، مجلة

المنقبيل العربي، عدد ٤١٦،

أكتوبر ٢٠١٣، ص ٢٣.

(١٤) أحمد محمد أبو زيد،

مرجع سابق، ص ٨ - ٩.

تدعي الديمقراطية نفسها شاركت من قبل في دعم الحكام العرب الذين تم إسقاطهم، وذلك من أجل المحافظة على إمدادات النفط من جهة، واحتواء انتشار الإسلام الراديكالي من جهة ثانية، ومنع الهجرة غير الشرعية من جهة ثالثة. وربما هذا ما سيبرر تدخلهم العسكري فيما بعد في ليبيا عبر حلف شمال الأطلسي NATO، بعدما قيام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باتخاذ قراره رقم ١٩٧٣ في منتصف آذار/مارس، والذي على إثره ستثور غضبة العقيد الليبي، حيث هدد القذافي بأنه سيشعل النيران في منطقة المتوسط<sup>(١٥)</sup>، بعدما سبق له أن وصف شعبه بشتى الأوصاف الوقحة والخارجة عن آداب المخاطبة أو المعاملة الإنسانية، ما يحيلنا على أمر سبق أن أشرنا له وهو ذلك العقد الاجتماعي الذي يربطنا كشعوب عربية بالحاكم، وضرورة إعادة النظر فيه، بل والحاجة إلى صياغة عقد اجتماعي جديد، والعمل على إعادة صياغة العلاقة بين المجتمع والدولة ضمن رؤية شاملة لا بد من أن تشمل دورا للناس<sup>(١٦)</sup>.

وإذا استعرنا من هانتغتون Huntington عبارته "ديموقراطية الموجة الثالثة" Third Democracy Wave، يمكننا أن نقول على الثورات التي عصفت بالدول العربية بأنها تعتبر "الموجة الرابعة" لعملية الديمقراطية "Fourth Wave "democratisation"، باستثناء أن ما لحقها كان انتقالا من ثورة إلى حالة اللاإستقرار السياسي. ولعل خضوع هذه الشعوب لمدة طويلة لحكم نظم شمولية ودكتاتورية هو ما سيجعل عملية الانتقال تأخذ وقتا أطول من المتوقع<sup>(١٧)</sup>، فقد كان الغرب يتوقع في بداية الأمر أن يشهد الوطن العربي تحولات علمانية ليبرالية موسعة، إلا أن الواقع أثبت أن الإسلاميين هم من اقتطف الثمرة، نظرا إلى ان هذه الثورات جميعها تفتقد إلى القيادة والأيدولوجية، ما سهل على الإسلاميين اختطافها. وقد اعتبرت الدول الغربية وصول أحزاب إسلامية في الضفة الجنوبية للمتوسط للسلطة عبر صناديق الاقتراع خطرا على مصالحها، ما يؤشر لظهور عهد جديد في العلاقات البينية والدولية، ما يتطلب معه إعادة النظر في العلاقات بين دول ضفتي المتوسط<sup>(١٨)</sup>، ومع تصاعد هيمنة الإسلاميين في المنطقة بعد الحراك العربي، فإن المخاوف الصهيونية ازدادت بشأن الأمن القومي الصهيوني، إذ أن ما يربهم هو أن يعيد المسلمون بوصلتهم تجاه فلسطين المحتلة، وخصوصا بعد سقوط نظام مبارك، الذي يرتبط مع الكيان بمعاهدة سلام مثله مثل الأردن.

ويرى الكثير من المحللين في العالم أن ثورات الحراك العربي هي خطة مرسومة مسبقا من طرف الغرب في إطار ما يعرف بـ "الفوضى الخلاقة" أو البناءة، حيث كانت تهدف بالأساس لاستنزاف الجيوش العربية وبالأخص جيوش دول المواجهة مع الكيان الصهيوني، أمثال الجيش السوري والمصري (أهم جيشين عربيين)، حيث أن الهدف هو إضعاف الجيش واشغاله بالأمن الداخلي عوض مهمته الرئيسية في حفظ الأمن الخارجي

Fadwa al-Hatem, (١٥)  
"Syria's Bashar al-  
Assad - an expert at  
buying time", The  
Guardian, 31 October  
2011. [http://  
www.guardian.co.uk/  
commentisfree/2011/  
oct/31/syria-bashar-  
al-assad-buying-time.](http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2011/oct/31/syria-bashar-al-assad-buying-time)  
(access: 7/7/2014)

(١٦) يوسف محمد  
الصواني، مرجع سابق،  
ص ٢٤.

Nathaniel D. (١٧)  
Danjibo, "The After-  
math of the Arab  
Spring & its Implica-  
tion for Peace and  
Development in the  
Sahel and Sub-  
Saharan Africa", Stra-  
tegic Review for  
Southern Africa, Vol.  
35, No 2, 2013, pp.  
16-17.

Laurence Aida (١٨)  
Ammour, "New Se-  
curity Challenges in  
North Africa after the  
Arab Spring", Gene-  
va Centre for Security  
Policy, GCSP Policy  
Paper, 2012/4. In:  
[www.gcspregonal-  
capacity-  
development/middle-  
east-north-africa/](http://www.gcspregonal-capacity-development/middle-east-north-africa/)

publications/gcsp-  
publications/policy-  
papers/new-security-  
challenges-in-north-  
africa-after-the-arab-  
spring (access: 12/07/  
2014)  
Nathaniel D. (١٩)  
Danjibo, op, p. 24.  
21 Muriel Asse- (٢٠)  
burg (ed.), "Protest,  
Revolt and Regime  
Change in the Arab  
World", SWP Re-  
search Paper 2011/  
R06, German Insti-  
tute for International  
and Security Affairs,  
Berlin, February  
2012, p. 17.  
(٢١) يوسف محمد  
الصواني، مرجع سابق،  
ص ٢٢ - ٢٣.  
(٢٢) Laurence Aïda  
Ammour, "Security  
Issues Emerging in  
the Maghreb and the  
Sahel after the Arab  
Spring", in: The Medi-  
terranean Yearbook  
Med.2012, European  
Institute of the Medi-  
terranean (IEMed),  
2012, pp. 128-129.

أمن الحدود وقدرة ردع أي اعتداء، ويظهر ذلك من خلال دعم "المعارضة المعتدلة" بسوريا بالسلاح والتدريب من أجل إسقاط نظام الأسد. ولعل ما يذكي هذا الرأي هو تدخل الغرب العسكري في ليبيا، فعنف قوات القذافي مع المتظاهرين، فرض ضرورة التدخل، فتمت الدعوة لإعمال مبدأ مسؤولية الحماية The Principle of Responsibility to Protect، فتم بتدخل عسكري ودعم بالأسلحة للمعارضة من طرف الولايات المتحدة وفرنسا، ناهيك عن بملف الأطلسي (١٩).

وحدها ثورات الخليج سلمت من التدخل الغربي، أو مساعدة الثوار في تحقيق أهدافهم، بل حتى البحرين لم تسمع من المجتمع الدولي الممثل بالدول الغربية سوى تنبيهها لقسوتها مع المتظاهرين. ولهذا الامتناع عن التدخل أسبابه: أولاً، هناك قواعد عسكرية غربية مهمة في الخليج مثل القاعدة العسكرية التابعة للبحرية الأمريكية بالبحرين أو القاعدة العسكرية الأمريكية الجوية المتواجدة بقطر، هذه القواعد التي تجد الترحاب والحماية من النظم الحاكمة بالخليج بدون رضى الشعب الرافض لهذا التواجد، هذا من جهة، من جهة أخرى، أن الغرب يشعر بتخوف من أن تأتي هذه الثورات بثوار شيعة للحكم وبالأخص في البحرين، وبالتالي تعاطفهم مع إيران ضد الغرب، إضافة إلى أن هذه المنطقة تعد المزود الرئيسي لأوروبا والولايات المتحدة بالنفط وبالتالي يتوجب حمايتها من أي تغيير سياسي قد يؤثر في الإمدادات النفطية للغرب (٢٠).

لكن ما يلاحظ على تداعيات هذا الحراك العربي هو أن هناك صعوبات نظرية ومنهجية وعملية أيضاً في تحديد التهديدات والأخطار الأمنية. وتنتج هذه الصعوبات عن أن أهم أثر مباشر للربيع العربي هو إحداث تغيير وتحول في النسق الناظم لمستويات التفاعل والتحليل المختلفة. هذا يرتبط بمستوى آخر من الصعوبات التي تتصل بتقدير الآثار المحتملة المتوسطة والبعيدة المدى للانتفاضات في الدول المجاورة، مع بروز مناداة ومطالب أقليات كالتبو، والطوارق، والأمازيغ، بحقوق وامتيازات (٢١)، حيث قادت الحرب في ليبيا إلى إعادة تأكيد الهويات الإثنية المطالبة بالحقوق السياسية والتمثيل والعدالة الاجتماعية، ما أدى إلى إعادة تنشيط نزاعات خامدة Frozen Conflicts، وهو ما يتصل في بعض جوانبه بالدور الذي كانت تؤديه ليبيا والقذافي شخصياً في تحريك النزاعات في الصحراء الإفريقية الكبرى باستخدام الأقليات في تلك الأقاليم لأغراض التهديد أو الإسكات، مثلما كان الأمر مع الطوارق والتبو (٢٢)، لذلك نجد أن صراعات قديمة تطفو على السطح الآن عبر عمليات التعبئة وتحريك السكان الطامحين إلى المشاركة، وإلى تجاوز ما عانوه من تهميش. إذ أن غياب الدعم الذي كان يقدمه القذافي إلى جماعات إثنية وقبائل ومناطق مجاورة التي كانت تعتمد على الدعم المباشر والاستثمارات الليبية، يجعل هذه الجماعات الدائمة التمرد أكثر استعداداً لذلك، وهو موقف يتعزز بفعل ما تواجهه من مخاطر

وصعوبات وفقر وهبوط حاد في مستوى معيشة هذه الجماعات<sup>(٢٣)</sup>، حيث أن الفشل في إدارة التنوع الثقافي والعرقي والمذهبي قد يذهب ببعض الدول للانهايار إن لم يسبقه الانفصال والتشتت كما حدث ويحدث مع السودان، أو تشجيع نغرة الانقلابات، كما حدث في شمال مالي، بعد العمليات الكبيرة لتهريب السلاح من ليبيا المنهارة<sup>(٢٤)</sup>، فالتمرد في شمال مالي جاء نتيجة مباشرة للحرب في ليبيا، إذ أن عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا مسلحين بشتى أنواع الأسلحة والمركبات الحربية كان فاعلا حاسما في إثارة النزاع بمالي<sup>(٢٥)</sup>.

ولا يمكن الحديث عن الثورة الليبية وتسريب السلاح من دون التطرق إلى دور الطوارق، الذين قاموا بدعم نظام القذافي ضد الثوار، فما إن سنحت الفرصة وسقط النظام الليبي حتى توجه الثوار نحو الطوارق من أجل الانتقام منهم، وهكذا فر هؤلاء وهم محملين بشتى أنواع الأسلحة، وعادوا إلى قبائلهم المتناثرة في الصحراء الأفريقية الكبرى، عبر حدود هشة وغير مراقبة، فتمكن الطوارق من نقل تلك الأسلحة إلى دول عدة في المنطقة<sup>(٢٦)</sup>، بعضها سقط في أيدي جماعات إرهابية خطيرة تهدد السلم والأمن الدوليين. كما أن تداعيات الحرب الدائرة رحاها بليبيا كان لها أيضا الأثر الكبير في دول عدة ضعيفة بالمنطقة، مثل النيجر وتشاد والسودان، ووضعت ضغط كبير على عملية الانتقال الجارية بجيرانها تونس ومصر.

ولهذا، فعلى الاتحاد الأوروبي، من منطلق تحمل المسؤولية، أن يغير استراتيجيته اتجاه الساحل وأن يركز بشكل أكثر على التعاون الإقليمي<sup>(٢٧)</sup>، فعلى أوروبا العمل على تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي بجيرانها من الضفة الجنوبية، خصوصا بعد أن توضحت لها الصورة بأن الحكام المستبدين لم يعودوا هم الضامن الوحيد للاستقرار بالمنطقة. والاستقرار هذا يجب ألا يفهم من منظور أنه المحافظة على الحالة الراهنة status quo بل هو توازن حيوي يسمح بتغيير وانتقال سلمي للسلطة بدول الجوار<sup>(٢٨)</sup>، لأن مفهوم الحالة الراهنة والمحافظة على الأمور كما هي ليست في مصلحة أوروبا، فالحكام العرب الذين أطيح بهم في الحراك العربي سنة ٢٠١١ كانوا ممن وقعوا اتفاقيات مع الدول الأوروبية لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وكان من الطبيعي أن تفلت الأمور بعد رحيلهم على خلفية الفوضى التي قامت بعد الإطاحة بالنظام القديم من دون أن يقوم نظام جديد محله. كما أن فوضى السلاح في الضفة الجنوبية يمكن أن تنتقل إلى الشمال وتهدد الأمن الأوروبي بأسره.

فعلى الرغم من أن العوامل السياسية والسوسيو - اقتصادية في الوطن العربي والتي أدت لانتفاضات شعبية كانت معروفة ولم تكن مجهولة تماما "unknown unknowns" أو ما اصطلح عليها في نظريات علم الاقتصاد الجديدة بـ "Black Swans"،

(٢٣) يوسف محمد الصواني، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٢٤) حيث تشير تقارير عدة دولية إلى أن أسلحة القذافي كانت سببا مباشرا في العديد من الأنشطة الإجرامية التي تلت سقوط نظامه، حيث تم تهريب هذه الأسلحة إلى كل من شبه جزيرة سيناء المصرية وتونس وجنوب الجزائر وشمال النيجر وغرب السودان وشمال مالي...

Muriel Asse- (٢٥) burg, Op., p. 47.

Nathaniel D. (٢٦) Danjibo, op, pp. 24-25.

Muriel Asse- (٢٧) burg, Op., p. 47.

Muriel Asse- (٢٨) burg, Op., p. 69.

لكن رغم ذلك تفاجئ العالم من هذه الانتفاضات غير المتوقعة، ما يعني أن العالم لم يكن يعرف بعد المجتمع العربي حق المعرفة، وإن عرف ظروفه فهو لا يعرف سلوكه ولا رد فعل الشارع العربي تجاه هذه الظروف<sup>(٢٩)</sup>، ما جعل الجميع يقع صريع المفاجأة عند قيام الشعوب العربية بإسقاط رؤسائها واحداً تلو الآخر. هذا ما جعل تداعيات هذا الربيع لا تنحصر في إسقاط الرؤساء فحسب، بل وفي خلط أوراق المنطقة ككل وبالأخص من الناحية الأمنية حيث كان لوقع الحراك العربي آثار جمة في الصعيد الأمني الفعلي.

### ثانياً - التداعيات الأمنية الفعلية

يمكننا إجمالاً حصر التداعيات الأمنية الفعلية الظاهرة في الأمد القصير وخصوصاً تلك لها امتداد في المستقبل في ثلاثة تداعيات كبرى تحتوي بدورها على العديد من التوابع الأخرى، وتتمثل هذه التداعيات في تنامي ظاهرة الإرهاب وتهريب السلاح والهجرة غير المشروعة...

ولعل ما أبرز هذه التداعيات، هو سقوط نظام القذافي في شكل، فقد كان تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا الأول من نوعه في المنطقة والذي أعقب قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٧٣ الصادر عن مجلس الأمن، حيث قام بإفقاد قوات القذافي تميزها الجوي في الميدان، إذ قام الحلف بضربات جوية سريعة، وقام بإنشاء منطقة محظورة الطيران No-Fly Zone، وكذلك قام بضرب حصار بحري من أجل منع أي نقل للأسلحة، هذا كله ناهيك بالدعم القطري للثوار الليبيين بالسلاح والمال بحيث ساعد كل هذا على تغيير كفة الحرب في ليبيا لصالح الثوار وبالتالي انهيار نظام القذافي<sup>(٣٠)</sup>، وبقدر ما ساعد التدخل الأجنبي الليبي على التخلص من نظام القذافي، فلقد فتح أيضاً الباب على مصراعيه لإثارة نزاعات وصراعات قديمة من جديد. يصدق هذا بشكل واضح على السياقات الداخلية، وعلى تأجيج الانقسام وإعاقة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، لكنه يبرز أيضاً على المستوى الإقليمي، ذلك أن إسقاط نظام القذافي هز ميزان القوى الذي كان قائماً بما من شأنه إحداث تغييرات في الخريطة الجيوسياسية لجنوب المتوسط والساحل. هذا التغيير أدى إلى إعادة إبراز معضلة المركز - الأطراف، وفتح أفاقاً جديدة لها في ليبيا والبلدان الأفريقية المجاورة التي تجتاحها تجارة المخدرات والسلاح والبشر، علاوة على الأعمال الإرهابية، كالاختطاف وهجمات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي<sup>(٣١)</sup>.

ورغم أن ظاهرة الإرهاب ليست جديدة وبالأخص بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وانتشار سرعة "الحرب على الإرهاب" بين الدول، إلا أن الإرهاب بعد الحراك العربي اتخذ منحى آخر، داخلي هذه المرة، وبشكل قوي وفعال، على عكس ما توقعه الخبراء، إذ أسرع كثير من المحللين فور انطلاق شرارة الثورات العربية إلى القول

Muriel Asse- (٢٩)  
burg, Op., p. 67.  
Ian Black, "Qatar admits sending  
hundreds of troops to support  
Libya rebels", The Guardian,  
26 October 2011.  
<http://www.guardian.co.uk/world/2011/oct/26/qatar-troops-libya-rebels-support> (access: 11/07/2014)  
(٣١) يوسف محمد الصواني، مرجع سابق، ص ٣٢.



ان هذه الانتفاضات كانت ضربة قوية للقاعدة وحلفائها في المنطقة، وثبت أن هذا كان تصورا خاطئا، أو على الأقل سابق لأوانه. فقد كان الكثيرون يظنون أن الحراك العربي سيأتي بنظم ديموقراطية وليبيرالية جديدة من شأنها أن تحاصر الأفكار المتطرفة للحركات الأصولية، في حين أن ما حصل هو أن الكثير من الحركات الجهادية نمت وأصبحت أقوى بفعل انهيار تلك النظم وفشلها في إدارة البلاد فسقطت أي رقابة على الحدود بين بلدان الحراك العربي التي أصبحت فيها القاعدة وغيرها من الحركات تصول وتجول بحرية وتنقل الأسلحة من مكان لآخر، بل إن هذه الحركات قامت بتدعيم أعضائها بأفراد جدد استقطبتهم عقب الأحداث أو من السجناء الفارين. حيث استفادت القاعدة من الأوضاع الراهنة، وخصوصاً في ليبيا واليمن وسعت بقوة لتأكيد وجودها، بل لقد خدم تفكيك الأجهزة الأمنية في مصر هذا التنظيم بشدة، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال التفجيرات المتتالية لأنابيب الغاز المتجهة إلى الكيان الصهيوني<sup>(٣٢)</sup>، أو عبر عمليات اغتيال الجنود والضباط المصريين بصحراء سيناء والذي تتبناه ما تسمى نفسها حركة "أنصار بيت المقدس". فهناك خيط رفيع جداً بين الإرهاب والأعمال الإجرامية، حيث يبدو الارتباط وثيقاً بينها، وتعتمد أنشطتها بعضها على بعض اعتماداً متبادلاً، حيث التعاون بين مهربي المخدرات وأعضاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي متشابهين في مجالات جمع الأموال وفرض الإتاوات على القوافل التجارية، كما شهدت الفترة الماضية تصاعداً في أعمال الخطف التي قام بها وسطاء محليون بتوجيه وقيادة أمراء القاعدة<sup>(٣٣)</sup>، الأمر نفسه وينطبق على التنظيم الإرهابي الأشهر والأغنى في الوقت الحالي، حيث استفادت "داعش" أو "الدولة الإسلامية في العراق والشام" من الضعف السياسي والأمني في سوريا وخصوصاً العراق لتكون بديلة للأنظمة الحاكمة هناك.

فقد أدى الحراك العربي إلى تمكن جماعات إرهابية عابرة للحدود، كداعش والقاعدة، من التمتع بالتأثير الأيديولوجي والقوة المادية، وهو ما سمح لتنظيم القاعدة بالذات بالتفكير، وربما القيام عملياً، في جعل أفريقيا مركز لها. لقد قاد الانهيار الأمني في ليبيا، إضافة إلى ما واجهته القاعدة في آسيا من نكسات، إلى إعطاء منطقة المغرب العربي أهمية خاصة، لارتباطها مع الساحل وغرب أفريقيا، واستغلال القاعدة لذلك لإعادة ترتيب شبكتها في هذه المناطق، واستغلال الأوضاع الحالية، وخصوصاً في ليبيا<sup>(٣٤)</sup>، حيث سمحت شساعة منطقة الساحل والصحراء وحدودها غير المراقبة، إضافة إلى الطبيعة الهشة للدول فيها بأن ينسج تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وخصوصاً بعد هبوب رياح الربيع العربي علاقات عدة وروابط مع الكثير من المجموعات المعتبرة إرهابية من طرف المجتمع الدولي مثل الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا MUJAO، وحركة أنصار الدين، وتنظيم بوكو حرام Boko Haram<sup>(٣٥)</sup>.

(٣٢) تم تفجير أنابيب نقل

الغاز هذه ١٥ مرة في سنة

٢٠١١ فقط، بينما تم

تفجيرها ١١ مرة في

٢٠١٢، حيث تم خفض

الإمدادات الغازية بـ ٨٠٪.

انظر: Muriel Asse-

burg, Op., p. 57-59.

وأيضاً: Laurence

Aïda Ammour,

IEMed, Op., p.

130.

(٣٣) يوسف محمد

الصواني، مرجع سابق،

ص ٣.

(٣٤) يوسف محمد

الصواني، مرجع سابق،

ص ٣٢ - ٣٣.

(٣٥) Nathaniel D.

Danjibo, op, p. 28.

Laurence Aïda (٣٦)  
Ammour, (IEMed),  
op, p. 128.

(٣٧) يوسف محمد  
الصواني، المرجع السابق،  
ص ٢٣.

(٣٨) يوسف محمد  
الصواني، مرجع سابق،  
ص ٢٤.

(٣٩) يوسف محمد  
الصواني، مرجع سابق،  
ص ٢٦.

(٤٠) in Conflict Ba-  
rometer 2011, ed.  
Heidelberg Insti-  
tute for Internation-  
al Conflict Re-  
search (HIK),  
Heidelberg, Ger-  
many 2012.

Hinshaw, (٤١)  
Drew, "Libya Spill-  
over Leads to Mali  
Coup", the Wall  
Street Journal, 22  
March 2012.

http://  
online.wsj.com/  
article/  
SB1000142405270  
230472440457729  
6842561157110.ht  
ml (access: 7/7/  
2014)

فالمنطقة أصلاً كانت تعاني من عدد من التحديات الأمنية مثل تهريب المخدرات والهجرة، إضافة إلى تنامي عمليات خطف الأجانب المدعومة من طرف القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهي الآن تواجه تهديدات جديدة متعلقة بالاستقرار الناتج من الحراك العربي، وخصوصاً في المنطقة التي يلتقي فيها الساحل بالصحراء، حيث نشهد عودة نشاط بعض بؤر التوتر والنزاع عبر الحدود، إضافة إلى تقوي بعض الجماعات الجهادية المحلية والدولية على المستوى القاري<sup>(٣٦)</sup>، فما استجد الآن مع الحراك العربي هو بروز فاعلين جدد غير تقليديين، حيث في السابق كانت التفاعلات الدولية والإقليمية التي تعرفها المنطقة تقع على مستوى الدول، بينما نجد أنفسنا اليوم أمام فاعلين جدد من غير الدول، كالجماعات المسلحة غير الخاضعة للدولة، وعصابات الجريمة المنظمة والأذرع المسلحة للإثنيات والأقليات، علاوة على تنظيم القاعدة، وهو ما يجعل ميزان القوى عرضة للتبدل، حيث تحاول كل الأطراف الإقليمية والخارجية أو العابرة للإقليم السيطرة أو الزيادة في قدرتها على التأثير عبر توظيف عوامل تتعلق بالإثنية أو الإيديولوجيا وغيرهما<sup>(٣٧)</sup>.

وتأتي حالة اللاإستقرار الأمني في معظمها نتيجة الصراعات بين القوى السياسية والحزبية المرتبطة بالخارج، وهو ما يبرز أنشطة السلفية والحركات الجهادية القاعدة والاتجاهات السياسية أو الحزبية المواجهة لها، ما يجعل الدولة ومؤسساتها محل تساؤل لناحية الشرعية، وخصوصاً تحدي شرعية تفردتها بالحق في استعمال العنف أو القوة وتحقيق الأمن<sup>(٣٨)</sup>. فقد أحدثت الأزمة الليبية أزمات وتحديات وأخطار أمنية ذات أبعاد تجاوزت المحلي لتطاول البلدان المجاورة، ولتزيد من هشاشة الأوضاع، وتضاعف التهديدات الأمنية في كل دولة على حدة، وفي المنطقة بكاملها<sup>(٣٩)</sup>، فحسب الإصدار السنوي العشرين من بارومتر النزاع Conflict Barometer، والذي يصدره معهد هايدلبرغ لأبحاث النزاع الدولي (HIK)<sup>(٤٠)</sup>، فإن سنة ٢٠١١ تعتبر من بين أعنف السنوات منذ ١٩٤٥؛ حيث أن عدد الحروب النشيطة ارتفعت في سنة واحدة من ستة حروب إلى عشرين، ثمانية منها تجري في الشرق الأوسط ومنطقة المغرب العربي، أربع حروب منها تأتي في سياق الحراك العربي كما تظهر الخريطة التالية:

هذا بالنسبة إلى الإرهاب، والذي بدوره يرتبط بتداعيات أخرى ومنها على الأخص معضلة تهريب وفوضى السلاح، حيث لم يمضي كثيراً على سقوط نظام العقيد القذافي حتى رأينا تبعات فوضى انتشار السلاح بأفريقيا، حيث يظهر هذا جلياً في الانقلاب الذي قامت به المجموعات الاثنية المسلحة بمالي والمنتمة للمقاتلين الطوارق العائدين من حرب ليبيا والمحملين بشتى أنواع الأسلحة، من قنابل ورشاشات وصواريخ أرض جو، ومضادات للطائرات، في مواجهة مع الجيش المالي المهترئ والضعيف التجهيز والجاهزية سلاحاً وخبرات ميدانية أيضاً<sup>(٤١)</sup>.

فقد ترتب على انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا انتشار السلاح وتهريبه لأغراض سياسية، علاوة على تجارته غير الشرعية التي تزيد من خطورة التهديد الذي تمثله الجماعات المتشددة، إضافة إلى ما تتضمنه مسألة الهجرة غير الشرعية من أخطار وتهديدات متواصلة جعلت الاتحاد الأوروبي يعقد لقاءات متواصلة استجابة لجرس الإنذار لبحث هذه التداعيات على فضاءه وأعضائه<sup>(٤٢)</sup>، إذ أنه وفور سقوط النظام الليبي نشط فرع القاعدة في المنطقة والمسمى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQIM، حيث تحصل على مخازن أسلحة القذافي، ما جعله أقوى من ذي قبل، وهذا ما تجلى في هجمات ٢٠١١ بكل من الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر ولأول مرة تونس<sup>(٤٣)</sup>، والأخطر من هذا هو نوعية الأسلحة التي تم ويتم تهريبها عبر الحدود الصحراوية، حيث أن صواريخ أرض جو surface-to-air missiles المتقدمة الروسية الصنع (SA-24 & SA-7) تم إعلانها مفقودة من مخازن الأسلحة الليبية وتم الإعلان عن أن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قد حصلت عليها. والمميز في هذه الصواريخ هو قدرتها على إسقاط الطائرة المنخفضة الارتفاع، فمثلا SA-7 تم استخدامها من طرف القاعدة في محاولة لإسقاط طائرة ركاب إسرائيلية كانت تحلق فوق الأجواء الكينية سنة ٢٠٠٢<sup>(٤٤)</sup>، ناهيك بأنه مع طول أمد الأزمة والفوضى في ليبيا، يمكن أن تصبح البلاد الطريق المفضل لعبور مهربي الكوكابين<sup>(٤٥)</sup>، خصوصا الكوكابين القادم من أمريكا اللاتينية والمتجه نحو أوروبا<sup>(٤٦)</sup>.

فالفوضى السائدة بالمنطقة وتأثير هذا الحراك في الساحة الأمنية الإقليمية والدولية. جعل منطقة المتوسط عبارة عن برميل بارود، وقد ساعدت جغرافيا ليبيا واتساع حدودها وغياب الرقابة عليها، في سرعة وسهولة انتقال الأسلحة بين بلدان عدة من مراقبة وسقوطها في أيدي جماعات متشددة، ما جعل المنطقة كلها تغلي على صفيح ساخن وقابل للانفجار في أية لحظة، ولعل ما يحدث بسيناء في مصر أو بجبل الشعانبي بتونس خير دليل على هذا الانفلات الأمني.

فقبل الحراك العربي كانت الأجهزة الأمنية والاستخبارية العربية تنسق في ما بينها ومع الدول الغربية أيضا لمواجهة الإرهاب وتركز بشكل كبير على تنظيم القاعدة وعلى الجماعات المتشددة، وتعمل على استنزافها، لكن لم يعد الحال كما كان عليه، حيث أنها الآن تركز على قضاياها الداخلية بأولوية أكبر، ما يسمح للحركات الأصولية المتطرفة بالتنامي والتقوي. فالحل ليس بالانغلاق على الذات ورفع شعارات "المغرب أولا" أو "الأردن أولا" بدل العمل الجماعي على صياغة أمن إقليمي واحد وموحد، ويبدو أن هذا الانغلاق أو التفكير الأحادي في محاربة الإرهاب أو تهريب السلاح يتجلى يوما بعد آخر في أفعال الدول الإقليمية المحيطة ببؤر النزاعات، فما تسعى إليه اليوم تركيا عبر المنطقة العازلة بينها وبين سوريا والعراق عبر الجدار الأمني هو ما قامت به المغرب فيما يخص حدودها مع

(٤٢) يوسف محمد الصواني، مرجع سابق، ص ٢٦.  
(٤٣) حيث قامت مجموعات مسلحة منتمية للسلفية الجهادية في ماي ٢٠١٢ بالهجوم على مقر للشرطة، إضافة إلى بعض الحانات في ولاية الكاف، وفي حزيران/يونيو من السنة نفسها قامت هذه المجموعات بتفجيرات عدة في مقرات اتحاد التجارة أو العمال التونسي وللشغل -Union Générale Tunisienne du Travail (UGTT).  
ناهيك بالهجمة التي أودت بحياة شخص وجرح ٦٥ شرطي في المرسى...  
انظر: A. Wolf, "Tunisia: Signs of Domestic Radicalisation in Post-Revolution", CTC Sentinel, Vol. 6, Issue 1, 2013.  
Karen Leigh, (٤٤) "North Africa's Sahel: The Next Terrorism Hot Spot?" the Time, 12 September 2011.  
<http://www.time.com/time/world/article/0,8599,2092687,00.html> (access: 10/07/2014)

الجزائر عبر تشييدها لجدار إلكتروني يمتد لعشرات الكيلومترات لرصد كل اختراق أو تسلل لحدودها من جهة الجارة الشرقية، ولعل اللافت للنظر أن المغرب ما فتى يشجب عمليات تهريب الأقراص المهلوسة والبضائع بين البلدين، بل حتى عمليات تسلل المهاجرين الأفارقة، لكن من دون أن يقوم بعمل ميداني كما يقوم به الآن عندما تعلق الأمر بخطر استراتيجي ناتج من الانفلات الأمني بالمنطقة عقب الحراك العربي الأخير، والقبض على العديد من المجموعات التي كانت بصدد تهريب الأسلحة، حيث يشتد التخوف الآن من وصول الجماعات الأصولية المسلحة للتراب المغربي وزعزعة أركان الدولة. ولعل ذلك يبرر قيام المغرب بنشر صواريخ مضادة للطائرات بالمناطق الحيوية للمملكة وبالسواحل، وجاء ذلك بعد تحذيرات من هجوم محتمل بطائرات مدنية، وذلك عقب سيطرة مجموعات مسلحة على طائرات مدنية ليبية كانت ترابط بمطار طرابلس الدولي وقاموا باختطافها إلى وجهات مجهولة. لكن ما يخيف كثيرا الآن ويهدد السلام والأمن في منطقة المتوسط هو أن تقع أيدي الإرهابيين على مخازن الأسلحة الكيماوية والبيولوجية (مثل التي تحتفظ بها سوريا أو ليبيا)، عندئذ يصبح الخطر أكبر، ولا يهدد المتوسط فقط، بل السلم الدولي. فحسب بعض التقديرات فإنه يوجد حاليا ما يناهز ١٠ مليون قطعة من الأسلحة الخفيفة small arms & light weapons (SALW) بمنطقة الساحل والصحراء، ما يشكل نوعا من اللإستقرار واللامن في المنطقة، تضاف إلى المشاكل والتحديات الأخرى التي تزخر بها المنطقة من بطالة وفساد وبيروقراطية ونقص في التنمية والعدالة الاجتماعية في دول هي أصلا هشة Fragile States<sup>(٤٧)</sup>، فسنوات قبل سقوط القذافي، كان هذا الأخير يجمع/يشترى في السلاح بكميات كبيرة، فبين سنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، أمدت أوكرانيا ليبيا بأكثر من ١٠٠,٠٠٠ بندقية rifles، وسنة ٢٠٠٩ قامت شركة إيطالية بإمداد ليبيا بما يناهز ١٠,٠٠٠ مسدس handguns كذلك فعلت بلجيكا، عبر صفقة كبيرة من البنادق العالية التقنية high-tech rifles، بينما سمحت بريطانيا ببيع ليبيا كمية كبيرة من بنادق قناصة sniper rifles<sup>(٤٨)</sup>.

وبالتالي فإن تهريب الأسلحة من ليبيا لصالح تنظيم القاعدة يمثل الخطر القادم من على الحدود والذي يصعب احتواءه ما لم يكن هناك تنسيق أمني مشترك لوقف زحف تلك الأسلحة، فالتقارير تشير إلى أن الأسلحة المتطورة التي تم تهريبها شملت صواريخ من طراز "اس ٢٤" الروسية التي سلمت إلى ليبيا سنة ٢٠٠٤ والتي تملك القدرة على إسقاط طائرات تطلق على ارتفاع ١١ ألف قدم، وينظر إليها على أنها تعادل من حيث القدرات والخصائص صواريخ "ستينغر" الأمريكية التي استخدمها الأفغان في حربهم ضد القوات السوفياتية في الثمانينات من القرن الماضي. من جهة أخرى فهذا السلاح المهرب سيكون له وقع وخيم على الحياة السياسية بدول المنطقة، حيث أن انعكاس تهريب السلاح من ليبيا

Muriel Asse- (٤٥)  
burg, Op., p. 49.  
Laurence Aïda (٤٦)  
Ammour, IEMed,  
Op., p.130.  
Nathaniel D. (٤٧)  
Danjibo, op, p. 18.  
For a compre- (٤٨)  
hensive review of  
arm deals between  
Gaddafi's Libya  
and the world, see  
P D Wezeman,  
"Libya: Lessons in  
Controlling the  
Arms Trade", SI-  
PRI. Available at:  
http://  
www.sipri.org/  
media/newsletter/  
essay/march11 (ac-  
cess: 05/07/2014)

على أوضاع دول الجوار أكيد وحتمي؛ حيث تعرضت الجزائر لهجمات عدة بجنوب البلاد من طرف "مختار بن مختار" المنتمي لتنظيم القاعدة والذي استلم العديد من الأسلحة الليبية عقب سقوط القذافي بحسب تصريحاته الشخصية، بينما أكد السودان رصد قواته وصول أسلحة ومجموعات مسلحة إلى دارفور قادمة من ليبيا. فخطر الأسلحة الليبية يطاول رقعة جغرافية شاسعة تتجاوز ١٠ ملايين كيلومتر مربع هي إجمالي مساحة بلدان المغرب العربي والساحل الأفريقي، وذلك نظراً إلى طول الحدود وبالتالي تعذر مراقبتها، حيث تشير الأخبار إلى أن وحدات من جيشي الجزائر والنيجر قد اشتبكت خلال الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ مع مقاتلين ومهربين أكثر من خمسين عشرة مرة في الحدود القريبة من ليبيا.

وتشمل ترسانة الأسلحة المهربة من ليبيا والمفترض أنها أصبحت في أيدي عصابات من المهربين والمرتزقة، أنواع شتى من الأسلحة: كلاشينكوف Kalashnikov assault rifles، صواريخ rockets، قنابل mines، قذائف shells، أسلحة كيميائية chemical weapons، صواريخ أرض جو SAM-7، هذه الأخيرة التي تتوافر ليبيا منها على ٢٠,٠٠٠ وحدة، إلى جانب الصواريخ الروسية SA-24، وهي صواريخ من آخر جيل قادرين على إسقاط الطائرات الحربية المقاتلة fighter jets<sup>(٤٩)</sup>.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يمتد إلى مسألة الهجرة باعتبارها مهدداً أمنياً، ونتاجة من الحراك العربي الأخير، ففي أوائل ٢٠١١، تضاعف عدد المهاجرين واللاجئين الليبيين والتونسيين بجزيرة لامبيدوسا Lampedusa الإيطالية وبلغ نحو ٢٠,٠٠٠ ما بين شهري كانون الثاني/يناير وأذار/مارس ٢٠١١، ما شكل أول بوادر تأثر الاتحاد الأوروبي بعواقب الحراك العربي بالصفة الأخرى للمتوسط<sup>(٥٠)</sup>.

وقد قرر الاتحاد الأوروبي وبعد المناشدة المتكررة، خاصة من فرنسا من أجل التحرك بسرعة لوضع استراتيجية جديدة لمواجهة شبكات تهريب المهاجرين نحو أوروبا، قرر الاتحاد في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣ إنشاء بعثة أوروبية خاصة لمساعدة ليبيا في السيطرة على حدودها البحرية الممتدة أكثر من ألفي كيلومتر. ثم وافق في السنة نفسها وافق المجلس الأوروبي على إعادة النظر في السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، وذلك في اتجاه إعطاء الأولوية للأمن في البحر المتوسط نتيجة التهديدات الناشئة عن تغير الأنظمة في بعض الدول العربية المشاطئة له. لكن تبقى هذه المعالجة القصيرة النظر غير كافية لحل العضلات الأمنية الصاعدة عقب الحراك العربي في جنوب المتوسط وشرقه، فتدابير معالجة التهديدات الأمنية لا بد من أن تدرك الثمن الباهظ للاستمرار في المقاربة الأمنية البوليسية أو ذات الأهداف السياسية الانتهازية، لا بد من الاعتراف بأهمية وأولوية أمن الشعب أولاً، وأن أمنهم هو جزء لا يتجزأ من أمن الدولة أو الأمن القومي الذي يرتبط

Laurence Aïda (٤٩)  
Ammour, IEMed ,  
Op., p. 130.  
Francesca Ber-  
tin and Elena Fon-  
tanari, "Militariz-  
ing the  
Mediterranean", IP  
Journal, 1 July  
2011.  
<https://ip-journal.dgap.org/regions/militarizing-mediterranean> (access: 09/07/2014)

بالأمن الإقليمي والعالمي أيضا. فالفرد أصبح معيارا للأمن ومرجعا للمقاربة الأمنية، وهو ما يتحدى فكرة سمو أو تفوق مركز الدولة أو المؤسسة العسكرية في إطار التنظير للأمن<sup>(٥١)</sup>. فمن أجل التحول الحقيقي نحو الديمقراطية في بلدان الحراك العربي لا بد من إجراء إصلاح للأجهزة الأمنية لتلك الدول، بحيث يتم تغيير دور وعقيدة الأجهزة الأمنية من شرطة وجيش بشكل يتسق مع الأعراف الديمقراطية وأسس الحكم الرشيد، إذ أنه من الضروري التشديد على أن مهمة هذه الأجهزة هو خدمة وحماية المواطنين وتوفير الأمن والأمان لهم، وليس حماية النظم القمعية. فالحراك العربي أطمأ اللثام عن خطر متستر منذ عقود ويستشري في جسد المؤسسات الأمنية والعسكرية العربية، حيث أنه بعد الرجة التي حدثت عقب الحراك العربي شهدنا أن هذه المؤسسات وبحكم افتقارها لوجود هيكل قيادة مسيطرة لها ولاءات خاصة، سواء قبلية أو عشائرية، وبالأخص في كل من ليبيا واليمن وسوريا. فمواجهة التحديات الأمنية لا تتم بمقاربة إصلاح أو إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية أو العسكرية فحسب بقدر ما تتعلق بمقاربة جديدة للأمن وعلاقة الدولة بمكونات الأمن "الإنساني" الذي يعتمد على إدراك للعوامل المختلفة بما فيها أمن الفرد والجماعات ضمن سياقات البيئة الإقليمية أو العالمية<sup>(٥٢)</sup>.

وقد شهدنا محاولات إصلاحية منها الجادة ومنها الالتفافية، وتعتبر الإصلاحات التي اتخذها كل من الأردن أو المغرب نموذجا لتلك الإصلاحات، من جهة أخرى أدت ثورات الحراك العربي إلى تقليص الموازنة المعتمدة للقوات المسلحة، وتخصيص جزء كبير من تلك الموازنة لخلق فرص عمل للمواطنين، وتحسين مستوى معيشتهم، ورفع مستوى أجورهم؛ إذ أجّل العراق في شهر آذار/مارس ٢٠١١ موافقته على تمويل صفقة شراء ١٨ مقاتلة F-16 أميركية بسبب الاحتجاجات الداخلية التي اندلعت في أنحاء شتى من البلاد، وتم على أثرها تحويل المبلغ المخصص لتمويل تلك الصفقة الحيوية والضرورية لسلاح الجو العراقي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، على أنه أعيد العمل بالصفقة في وقت لاحق وتم طلب ١٨ مقاتلة إضافية أيضا<sup>(٥٣)</sup>، وهكذا فالسياق الإقليمي المتصارع حول وضع موطن قدم استراتيجي في دول الحراك العربي لن يكون محفزا على إصلاح النظم والمؤسسات الأمنية والقضائية والحقوقية، وتأسيس ثقافة جديدة تعتمد القيم الديمقراطية<sup>(٥٤)</sup>، لأن التهديدات الأمنية الاستراتيجية المدققة بالضفة الجنوبية للمتوسط هي نفسها التي تهدد الضفة الشمالية منه وإن لم تكن الحدة أو التماس بنفسها، ولذا وجب تحديد تلك التهديدات في إطار رؤية وتحليل موحد لها ولكيفية مجابته، والابتعاد عن النظرة الذاتية والأناية أحيانا في مقارنة المواضيع الأمنية، حيث أن المتوسط بالأخص يستحق هويته الأمنية الخاصة لأن هويته الحضارية تفرض أن تواكبها هوية أمنية استراتيجية 

(٥١) يوسف محمد

الصواني، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٥٢) يوسف محمد

الصواني، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٥٣) محمد نجيب، "تأثير

الربيع العربي على

الجيش وقوى الأمن

الداخلي، مهاما وتسليحا،

موقع الأمن والدفاع

العربي:

www.sdarabia.com

. 4: 50 PM 2015-

01-11.

(٥٤) يوسف محمد

الصواني، مرجع سابق،

ص ٢٤.